إستراتيجية التدخلات الأجنبية في منطقة القرن الإفريقي وتأثيرها على الحركيات السياسية والأمنية للتوازن الإقليمي

أ. هشام عبد الكريم

أستاذ مساعد " أ "

قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر– باتنة

hichem.abdelkrim@univ-batna.dz

ملخص:

تعتبر منطقة القرن الإفريقي من المناطق الأكثر هشاشة في العالم، حيث تجتمع مجموعة من العوامل السوسيو–اقتصادية والتاريخية، وكذا التأثير الكبير للنزاعات المستمرة، هذه المنطقة التي يمكن تحديديها جغرافيا بأربعة دول رئيسية (إثيوبيا، أريتيريا، الصومال)، تعتبر من المناطق الأكثر استقطابا للفواعل المتعددة خاصة الفواعل الدولية أين تتسابق العديد من الدول للعب دور في توجيه مسار النزاعات الحدودية وعدم الاستقرار السياسي والأمني. في الوقت نفسه تبذل مجهودات من عدة أطراف من أجل تجاوز كل مظاهر عدم الاستقرار والسعي لتحقيق التوازن على المستوى الإقليمي وبين الدول في المنطقة، ودعم كل المبادرات ومساعي تكريس السلم والأمن وحل النزاعات.

الكلمات المفتاحية: القرن الإفريقي، التدخل الخارجي، الدولة الهشة.

Résumé:

The Horn of Africa is one of the most fragile regions in the world, where a combination of socio-economic and historical factors, as well as the significant impact of ongoing conflicts, is a region that can be identified geographically in four major countries (Ethiopia, Eritrea, Somalia) International Fairs Where many countries are racing to play a role in directing the course of border disputes and political and security instability. At the same time, efforts are being made by several parties to overcome all manifestations of instability, seek balance at the regional level and between States in the region, support all initiatives and endeavors to establish peace, security and conflict resolution.

Keywords: Horn of Africa, external intervention, fragile States.

المنارة للاستشارات

مقدمة:

تستمد منطقة القرن الأفريقي قدرا من الأهمية من قيمتها الإستراتيجية فهي تعتبر واحدة من المناطق الإستراتيجية بالغة الأهمية في التقسيم الجيوبوليتيكي للعالم وقد استحوذت على أهمية محورية في النقاشات المهتمة بالقارة الإفريقية ودراسة النزاعات الحدودية وتأثيراتها على الاستقرار بين الدول، بالإضافة إلى امتلاكها لعوامل جذب داخلية كالموارد الطبيعية أوبسبب ما يتفاعل بها من تعقد إثني وعرقي، وهذا ما يمنحها بعض الخصوصية. فالعديد من الباحثين المهتمين بدراسة المنطقة يعتمدون على مستويات تحليل متعددة وعلى مقاربات عبر تخصصية بهدف للإحاطة بأهم جوانب الموضوع، خاصة عند دراسة إشكالية الحدود والتعدد الاثني والعرقي للمنطقة التي لا تزال تصنف ضمن المناطق الأكثر هشاشة في العالم.

عند الإحاطة بالجوانب الجغرافية فإن منطقة القرن الأفريقي تضم كل من الصومال وأثيوبيا وأرتيريا وجيبوتي، بالإضافة إلى الدول التي تتفاعل بطريقة مباشرة أوغير مباشرة وتتبادل علاقات التأثر والتأثير معها، بوصفها ترتبط بعلاقات بالغة الخصوصية مع القرن الأفريقي.

من خلال هذا المقال سنحاول الإجابة عن مجموعة من التساؤلات حول طبيعة المنطقة وخصوصيتها ولماذا تتميز بالهشاشة من الناحية الأمنية والسياسية ومن ناحية التركيبة العرقية والاثنية، ومحاولة فهم العوامل التي تؤدي إلى تصعيد العنف والنزاعات الحدودية وزيادة حدتها وما هي أهم العوامل المحركة لعدم الاستقرار فيها، ومن ثم انتقالها من مستوى المنطقة إلى المستوى الإقليمي، مع تحديد العناصر التي يمكن أن تساهم في تخفيف حدة النزاعات الحدودية وفهم أساليب حلها، مع محاولة الإجابة عن التساؤلات حول أهمية التواجد الفعلي للعامل الخارجي كمحرك وموجه ومراقب للعديد من التفاعلات التي تحدث في المنطقة والتي تتحدد من خلالها طبيعة الاستجابات للأطراف المعنية والمؤدية إلى التوترات والنزاعات الحدودية.

المنارة للاستشارات

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي:

إن الصراعات الحدودية في منطقة القرن الإفريقي والتي أثرت كثيرا على استقرار المنطقة، تتفاعل فيها مجموعة من العوامل والمتغيرات المحلية والداخلية والمؤثرات التي تنتج من التدخل القوى لجهات (دول) خارجية، وأول هذه العوامل يعود إلى الموقع الاستراتيجي الهام لهذه المنطقة جعل منها محل أطماع الدول القومية، فالقرن الإفريقي يحاذي الممرات البحرية الإستراتيجية في كل من البحر الأحمر والمحيط الهندي. ومنذ افتتاح قناة السويس عام 1869 ازدادت القيمة الإستراتيجية للمنطقة، وهوالأمر الذي يؤدي إلى زيادة عوامل عدم الانضباط والحركية الدائمة للمنطقة، سواء فيما يتعلق بالدول المشكلة للمنطقة وعلاقاتها فيما بينها، وأيضا بالنسبة للعامل الخارجي الذي يسعى إلى جعل المنطقة غير مستقرة وغير متكاملة وغير مندمجة، مما يسهل عملية التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للإقليم.

نظرا للأهمية التي يحتلها موقعها المتميز والمؤثر على التفاعلات الجارية في منطقة واسعة تحتوي على مساحة كبيرة من الأرض والبحار والممرات، فالمنطقة تشرف على ممرين مائيين في غاية الأهمية، فهي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي يعتبر أحد طريقي مرور ناقلات النفط في الخليج والجزيرة العربية إلى الدول الصناعية، مرة بقناة السويس. كما تطل هذه المنطقة أيضا على المحيط الهندي الذي تتحرك عبره أساطيل القوى الدولية الكبرى باستمرار، وهم ما أكسب دول المنطقة أهمية كبيرة، كونها تمثل نقاط ارتكاز برية وبحرية على هذه الممرات المهمة في الإستراتيجية العالمية. وأتاح لها الاتصال بجهات العالم الحيوية، باعتبارها تتحكم في طريق الملاحة الدولية شمالا وجنوبا وشرقا، وجعل منها أيضا نقطة وثوب لمن يتحكم فيها، وحلقة من حلقات الأحزمة الإستراتيجية في العالم، وبالتالي فمن يسيطر عليها تكون، الممرات البحرية بين مضيق هرمز، وباب المندب في تناوله.

الأمر الذي جعل من منطقة القرن الأفريقي تتداخل أمنيا وسياسيا واقتصاديا، ليس فقط مع منطقة حوض البحر الأحمر، وإنما ارتبطت وتداخلت أيضا مع مناطق من خارج النطاق الجغرافي لحوض البحر الأحمر، بحكم ارتباط مصالحها مع المنطقة، لاسيما بعد افتتاح قناة السويس سنة1869، واكتشاف النفط في الجزيرة العربية والخليج، فالبحر الأحمر بحكم موقعه الجغرافي يربط بين ثلاث قارات، هي آسيا وأفريقيا وأوروبا، فهوبمثابة الرابط بين الدول النامية في آسيا وأفريقيا وبين الدول المتقدمة في الغرب، إضافة إلى ذلك فإنه يتوسط مناطق بالغة الحساسية، مثل منطقة القرن الأفريقي والعالم العربي.

فالوضع الجغرافي للبحر الأحمر يجعله يرتبط ارتباطا عضويا بمنطقة القرن الأفريقي عند جنوبه، وبمنطقة الخليج العربي في شرقه، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في شماله، ومغزى هذا الارتباط الجغرافي يكمن في الارتباط السياسي والأمني، حيث تتنقل التفاعلات وبالتالي الصراعات لتلك المنطقة.

2- العوامل المساعدة على تحريك النزاعات الحدودية في المنطقة:

توجد العديد من العوامل المحفزة والمنشطة للنزاعات الحدودية بين دول منطقة القرن الإفريقي، ومن أهمها ما يلي:

الخريطة السياسية لدول المنطقة: إن الخريطة السياسية لدول منطقة القرن الأفريقي لا تتلاءم منطقيا مع التوزيعات القومية والعرقية والإقليمية والقبلية واللغوية، حيث نلاحظ أن الحدود المفروضة من طرف الاستعمار هي حدود مصطنعة بين دول المنطقة، وأثرت هذه الحدود المصطنعة تأثيرا سلبيا خاصة على الصومال، حيث أصبح الصومال مقسما إلى خمسة مناطق، بالإضافة إلى التداخل الاثني والعرقي لدول القرن الإفريقي[1]. أضف إلى ذلك أن التحيز الأوروبي والأمريكي لصالح بعض الدول على حساب أخرى، فمثلا أدى التحيز نحوإثيوبيا إلى ضم إقليم أريتيريا في

وضع فيدرالي عام 1952، ثم إدماجها في الإمبراطورية الأثيوبية عام1925، الأمر الذي تسبب في نزاع لم ينته إلا بعد حصول أريتيريا على استقلالها في أفريل1993.

التركيبة الاثنية " المعقدة " لدول المنطقة: تعدد أبعاد ومستويات الصراعات الحدودية وتعقيدها في المنطقة، فهناك منطلقات تفسيرية تعيد أصل النزاعات الحدودية وأسبابها المباشرة وغير المباشرة إلى المسألة العرقية، فالتفاعلات الاثنية لها دينامية جد معقدة، أين تساهم في تجسيد الهشاشة وخلق الأزمات بكل أنواعها، فالاختلافات العرقية والطائفية تؤدي دائما الى هاجس انهيار المؤسسات مما يهدد الاستقرار ويخلق أزمة شرعية، ويستبعد التكامل والتقارب بين هذه الدول مما يتسبب في تحول الضراعات إلى أزمات إقليمية.

يقول Christophe Reveillard أن التعدد الاثني والهوياتي يعتبر عاملا محركا ومحفزا للصراعات والتي تسببت في فرض منطق اللااستقرار.[2]

إن التعدد الاثني أدى إلى التعدد في مستويات وأشكال الصراع حيث شهدت المنطقة أشكالاً شتى من الصراعات تراوحت ما بين الحروب النظامية واسعة النطاق والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، وإلى خلق نوع من المشكلات المحلية والإقليمية، وحتى الصراعات الداخلية قد تتحول إلى صراعات ما بين دولتية كما حدث بين (الصومال وأثيوبيا) و(أثيوبيا واريتريا)، حيث أن أثيوبيا هي الدولة المسيحية في المنطقة، وهي في صراع دائم مع اريترا والصومال والسودان، هذا الصراع تسبب في عدم استقرار سياسي جهوي لمدة طويلة ونزوح أكثر من مليون شخص من الصومال و250 ألف من كينيا نحوأوغندا[3].

يساهم التعدد الاثني بشكل متقدم في تصاعد النزاعات والصراعات بين الدول في القرن الأفريقي وداخله، فالامتدادات الاثنية المتجاوزة للحدود الطبيعية بين الدول توفر أسبابا موضوعية لإثارة النزاعات وتعقيدها وإطالة مدتها.

البنية الضعيفة وغير المتكيفة للدول:

تتميز الدولة في منطقة القرن الإفريقي بمجموعة من المشاكل الهيكلية تؤدي على هشاشتها، وتؤثر على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، فضعف هياكل الدولة وعدم قدرتها على التعامل مع الأزمات وفرض اختصاصاتها (الأمنية)، وعدم قدرتها على استرجاع قدراتها وكفاءتها التنظيمية والتوزيعية وبناء مؤسسات قادرة على " ضبط " مختلف العمليات المجتمعية وفي كل المجالات الاقتصادية السياسية والاجتماعية، حيث أن الدول في منطقة القرن الإفريقي وبسبب مجموعة من العوامل المنطقية لا تزال غير قادرة على تعزيز تواجدها مما يسمح لها بإدارة مختلف القضايا والأزمات التي ترتبط بها في إطار مستقل بعيدا عن الإملاءات والتدخلات للأطراف الخارجية، والتي عادة ما تكون سببا في التأزيم والتعقيد، فالتعامل بجدية وموضوعية مع مراحل ما قبل الصراع وما بعد الصراع تستوجب اكتساب قدرات هيكلية ووظيفية لدول المنطقة وتطوير استجابات فعالة للدولة وتطبيق الإجراءات الوقائية والتي تتمظهر في شكل قدرات على التعامل مع الأزمات وحلها، وفي شكل إجراءات عملية في التعامل مع المطالب المجتمعية .

3- نماذج من النزاعات الحدودية في منطقة القرن الإفريقي:

إن التدقيق في النزاعات الحدودية في المنطقة سيتم بالتركيز على أهم نماذج النزاع والتي كانت ولا تزال دائما بين إريتريا وإثيوبيا، وأيضا النزاع الصومالي.

1- الصراع بين إريتريا وإثيوبيا:

الحرب الإرترية الإثيوبية تعد أشرس حرب عرفتها منطقة القرن الأفريقي في السنوات الأخيرة؛ حيث حشد فيها الطرفان ما يربوعن ربع مليون جندي، ففي كثير من الأحيان تتنازع الأطراف المتحاربة في منطقة القرن الإفريقي لأسباب تاريخية، وهذا هوالشأن بالنسبة لإثيوبيا واريتريا البلدان الإفريقيان الذي عانى كثيرا من الاستعمار، فحتى أواخر القرن 19، لم يكن هناك شيء للفصل بين البلدين، على حد سواء من الناحية الجغرافية والبشرية(4).

إلى أن وجد هذا الاتحاد نفسه في وضع مستقل، وفقا للقرار 390 من ديسمبر 1950 الجمعية العامة للأمم المتحدة.الذي بدأت معه بوادر التأزم بعد تشكل المعارضة الأريتيرية وبداية حرب العصابات، تمهيدا لحرب تحرير، في أوائل الستينات [5]

هذه الحرب تكبد فيها البلدان الكثير من الخسائر البشرية والمادية؛ وبالرغم من أنها انتهت بهزيمة إرتريا، وأدت الى سقوط نظام Mengistu Hailé Mariam عام 1991. في هذه العملية، عقد رئيس الوزراء الإثيوبي Melez Zenawi استفتاء على تقرير المصير، والذي أدى إلى استقلال اريتريا في 24 مايو، 1993.[6]

لكن هذا الاستقرار لم يدم طويلا حيث أعلنت أثيوبيا الحرب على اريتريا في 14 ماي 1998[7]، ثم تقلص الصراع بتوقيع قيادة البلدين اتفاق الجزائر في 8 يونيومن عام 2000، ثم بتوقيع اتفاق سلام شامل في الجزائر في 2000/12/12 برعاية (منظمة الوحدة الأفريقية)، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي عنان» والرئيس الجزائري (عبد العزيز بوتفليقة)، وصدر بحقها في 14 أبريل 2002 قرار لجنة ترسيم الحدود بين البلدين فإن إثيوبيا ما زالت ترفض القبول بهذا القرار، وترى فيه إجحافاً في حقها؛ حيث قال وزير خارجيتها (سيوم مسفن) في 15 إبريل 2003م: «لا أحد يتوقع بأن إثيوبيا سوف تقبل تلك الأخطاء التي وقعت بها لجنة الحدود»، ثم أعقب ذلك التصريح بيان وزارة الخارجية الإثيوبية الذي اتهم اللجنة بالتحيز غير العادل.

وتشهد منطقة القرن الأفريقي في الآونة الأخيرة ثلاثة مستويات من الصراع وهي على التوالي الصراع على المستوى الوطني والصراع على المستوى الإقليمي والصراع على المستوى الدولي, وهنالك نوع من الترابط بين تلك المستويات الثلاثة من الصراعات من الناحية الواقعية حيث أن المنطقة تشهد شبكة معقدة من التفاعلات الصراعية وترجع حدة الصراع بين أثيوبيا وإرتريا المتنافستين على الحدود لسعى كل من الدولتين على المحافظة على وجودهما بأقصى ما تسمح به طاقاتها العسكرية الذاتية أوالتحالفية المتاحة لها.

لقد أعلن مقاتلو(أوجادين) عن توحدهم، وأعربوا عن استعدادهم لقبول مختلف الدعم العسكري والسياسي من مختلف الجهات في سبيل إحراز استقلال الإقليم وفصله عن إثيوبيا، وقد صب هذا في مصلحة إرتريا التي أخذت على عاتقها دعم اتجاهات كهذه ما دامت تشكل ضغطا على إثيوبيا، وتصرف مجهودها الحربي والتنموي إلى قضايا جانبية،وقد وصل الخلاف ذروته في أواخر ابريل من العام 2011 حيث صرحت إثيوبيا برغبتها في إسقاط النظام الإريترى عبر دعم المعارضة الإرترية ورحبت بالمعارضة الإرترية، كما أدى الاختلاف في وجهة نظر البلدين في الموقف من الوضع السائد في الصومال، ومشروع المصالحة الذي تقدمت به جيبوتي عام 2000 إلى بعض الفصائل الصومالية إلى التفاوت وعد الاتفاق، فإثيوبيا وحلفاءها الصوماليين من أمراء الحرب القبلية؛ لم يرضوا بالانتخابات ونتائجها في اريتريا، ولعبت إثيوبيا أيضا دوراً معيقاً في تنفيذ قرارات المؤتمر التصالحي الذي تقدمت به جيبوتي بين البلدين.

ومن جانبها قامت إثيوبيا بمبادرات إصلاحية؛ حيث دعت في 1997 إلى (اجتماع سودري) لتسوية الوضع الصومالي، ولكن على النحوالذي يخدم إستراتيجيتها، ويجعل من الصومال كياناً مطواعاً، إلا أنها عجزت عن كسب ثقة كل الفصائل الصومالية، وبخاصة (حسين عيديد) الذي وقف معارضاً لكل ما انبثق عن (اجتماع سودري) من لجان وقرارات معتبراً ذلك نمطاً من أنماط التدخل الإثيوبي في الشؤون الصومالية؛ وبهذا انحصر هذا الاجتماع على ستة وعشرين فصيلاً، خرجوا بتكوين مجلس أطلق عليه (مجلس الإنقاذ الوطني الصومالي).

شهدت منطقة القرن الإفريقي نزاعا حدوديا شرسا بين إثيوبيا وأريتيريا بين العام 1998 والعام 2000 حول منطقتي زالمبسا وبادمبي الحدوديتين، ولقد كان هذا النزاع من أشد النزاعات الدموية والمدمرة التي شهدتها منطقة القرن الإفريقي في الآونة الأخيرة، وقدرت خسائر الأرواح فيه بين الطرفين بحوالي 70 ألف جندي بالإضافة لعشرات الآلاف من الجرحى والمعاقين , أما عدد الأسرى من الطرفين فقدر بحوالي ثلاثون ألف أسير , وتهجير مئات الآلاف من المدنيين عبر سياسات الترحيل القسري التي اتبعتها أثيوبيا ومن ثم أريتيريا لمواطني كلا البلدين الذين كانوا

المنارة للاستشارات

يعيشون بأراضيها, وقد أنفق الطرفان ما يصل إلى 6 مليارات دولار أمريكي على هذه الحرب الحدودية.(8)

كل هذا يدل أن اتساع حدود الصراع الإثيوبى الإريتيرى وتصاعده من حيث الكثافة والمدى يتجاوز تهديده للأمن والاستقرار الداخلي فى البلدين ليؤثر على زعزعة الاستقرار والأمن الإقليميين، فدول المنطقة أصبحت تشهد حالة عدم استقرار أمنى نتيجة لأن طرفي النزاع يعملان على تقويض أمن بعضها البعض، وهذا يعني أن كل من الحكومة الأثيوبية والإريترية تسهمان من خلال نزاعهما الحدودي في تصدير هذا النزاع لدول الجوار، الشيء الذي يمثل أحد أبرز مهددات الاستقرار في المنطقة.

2- النزاع بين إثيوبيا الصومال والسودان:

لا تقتصر النزاعات الحدودية الداخلية في منطقة القرن الإفريقي علي أريتيريا ولكنها توجد أيضاً في السودان والصومال، حيث أنه مع البدء في تطبيق اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، نشأ خلاف حول ترسيم حدود الإقليم الجنوبي، وخاصة في منطقتي أبيي وبانتيووجنوب النيل الأزرق، وهذه النزاعات وإن ارتبطت باكتشافات النفط إلا أنها تثير نوعا من تعدد الإرادات السياسية، فقد انتقل النزاع حول أبيي من نطاق الشئون الداخلية إلى مصاف القضايا السياسية الدولية عندما عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، ومن ثم حدث انحسار للاختصاص والولاية الإقليمية على منطقة ابيي، وتمدنا الحالة الأثيوبية بنمط مختلف حيث تسعى إثيوبيا بشكل دائم إلى إيجاد صومال مقسم إلى دويلات أوصومال به نظام مركزي قائم على توازنات هشة تجعل درجة اعتماده على إثيوبيا كبيرة، وذلك حتى لا ينشأ فيها نظام مركزي قوى يسعى لاستعادة إقليم أوجادين، الذي سبق أن اقتطعته إثيوبيا.

4- متغيرات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتعاظم الدور الأمريكي في المنطقة:

من حقيقة التفاعلات الإقليمية الراهنة في شرق إفريقيا، والتي تحاول إعادة رسم الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة، بما يعيد ترتيب التوازن الإقليمي القلق الذي يحكم تفاعلات دول المنطقة منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، هوالتنافس العالمي والإقليمي حول المنطقة، حيث تكتسب أهمية خاصة لدى الدول الكبرى ما شكل بيئة مناسبة لبلورة المشاريع الدولية والإقليمية بما لها من تفاعلات بدت واضحة فيما تشهده المنطقة من تحولات إستراتيجية عميقة، ولاشك بأن الاهتمام المتزايد خلال السنوات الأخيرة بالمنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالأهداف الإستراتيجية للدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

فالأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ظلت ثابتة بشكل كبير، فهي تسعى إلى حماية خطوط التجارة البحرية عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر، والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، بالإضافة إلى محاصرة النظم غير الموالية واحتوائها ثم أضيف هدف آخر بعد الحادي عشر من سبتمبر وهومحاربة التيارات الأصولية الإسلامية في شرق إفريقيا.

بدأت الولايات المتحدة الوجود العسكري في المنطقة بجيبوتي التي تعد اكبر قاعدة فرنسية في شرق إفريقيا وربما يكون اختيار جيبوتي لا يخلومن أكثر من مغزى ودلاله، فهي من الناحية الجيوبوليتكية قريبة من باب المندب، وتتحكم في بعض الجزر المهمة مثل سيبا وموليله كما أنها تصلح كقاعدة تفيد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج وهي تتمتع بقدر نسبي من الاستقرار السياسي، حيث لم تشهد اى تغيرات عنيفة في بنية السلطة الحاكمة منذ الاستغلال عن فرنسا عام 1977.

لم تقتصر السياسة الأمريكية في تفضيل بعض الدول دون غيرها، ولكنها تبنت سياسات مناهضة للدول الأخرى، بدأت في دعم الغزوالإثيوبي للصومال وفرض عزلة إقليمية على الدور

المنارة للاستشارات

الإريتري، وكان التطور الأكثر أهمية هنا، هوسعي السياسة الأمريكية لتقويض النظام السوداني عن طريق المحكمة الجنائية الدولية، كتمهيد لتوسيع الدور الإقليمي لإثيوبيا. كما بدأت بوضع تصور امريكى لتسوية الصراعات والتوترات التي تشهدها المنطقة[9]، من خلال التدخل المكثف في الشأن السوداني عندما تم تعيين مبعوث خاص امريكى للسودان، وتأييد مبادرة (الإيجاد)على حساب المبادرة المصرية الليبية، وأخيرا دعم الجهود الكينية في رعاية المفاوضات السودانية في (مشاكوس) لقد باتت الرؤية الأمريكية الجديدة لشرق أفريقا تقوم على أساس اعتقاد مفاده انه على الرغم من أهمية المنطقة استراتجياً وثرائها في الموارد الطبيعية، فإنها تشكل موقعا للإرهاب وهناك تهديدات محتملة للمصالح الأمريكية، وعليه فان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحالف مع دول المنطقة ومع الدول الصديقة من خارج المنطقة ولاسيما (إسرائيل) من اجل اجتثاث ما تسمية جذور الإرهاب يعنى ذلك أن الوجود الأمريكي والإسرائيلي المكثف سوف يلقى بظلال سلبية على منظومة التوازن الإقليمي في شرق أفريقيا وعلى حقيقة التعاملات الحركية العربية والإفريقية. [10]

المشروع الأميركي يسعى إلى تحقيق هدفين هما: زيادة قدرات المنطقة في مجال إدارة الأزمات وحل الصراعات وتحسين الأمن الغذائي وهوذات الطموح للمشروع الأوربي، ما دفع أمريكا إلى ابتكار آليات جديدة لتحقيق طموحاتها وأهدافها والتي صارت تستهدف إنشاء بنية تحتية لمصلحة شركاتها وضمان الانفراد بالنفط باعتباره البديل المستقبلي لنفط الخليج العربي وبحر قزوين المهدد بالنضوب ومحاصرة نموالنفوذ الصيني وخلق مناطق نفوذ تحقق المصالح الأميركية.

ومن الناحية العسكرية فقد شكلت الولايات المتحدة قيادة فرعية، ضمن القيادة الوسطى الأميركية في شهر أكتوبر2002، بغرض تنسيق عمليات" مكافحة الإرهاب"، الممتدة من القرن الأفريقي إلى آسيا الوسطى في اليمن وجيبوتي وأريتيريا والصومال والسودان وأثيوبيا وكينيا، وتسمى هذه القيادة الفرعية قوة التدخل المشتركة في القرن الأفريقي ومقرها جيبوتي .وتعتبر جيبوتي القاعدة الأميركية الإقليمية الرئيسية في إقليم القرن الأفريقي، بالرغم من الوجود العسكري

الفرنسي المكثف فيها .وتعتبر جيبوتي" دولة مواجهة " في" الحرب على الإرهاب"، ومنذ أحداث 11سبتمبر، وما أعقبها من إعلان أميركا ما أسمته الحملة العالمية على الإرهاب، احتلت منطقة القرن الإفريقي مكانة متقدمة في أولويات السياسة الأميركية بشأن المناطق المطلوب السيطرة عليها كمواقع ومراكز حشد ومراقبة.

لقد وجدت أميركا في الاتفاقات الثنائية الموقعة سابقا مع كل من كينيا وأثيوبيا وأوغندا بشأن التعاون الأمني والعسكري، مدخلا لتكثيف الوجود الأميركي في تلك البلدان، علاوة على اختيار جيبوتي لتكون مركز دائرة تغطي جانبي البحر الأحمر الإفريقي منه والآسيوي، وقد أعلن في 19فيفري 2007 رئيس وزراء جيبوتي ديليتا محمد ديليتا استعداد بلاده لاستضافة مقر القيادة العسكرية الأميركية الخاصة بإفريقيا والتي كان البنتاغون قد كشف عن إنشائها في وقت سابق.وكانت هناك مخاوف للولايات المتحدة من أن الصومال يمكن أن ينتهي كساحة للصراع المسلح بين أثيوبيا واريتريا في المستقبل القريب. وقد أدى تجدد الصراع في مقديشوفي 2006، إلى تحالف زعماء الميليشيات الذي تدعمه الولايات المتحدة لمكافحة ضد قوات اتحاد المحاكم الإسلامية UIC [(11)].

خاتمة

تعتبر منطقة القرن الإفريقي من المناطق الأكثر استقطابا للعامل الخارجي، فهويلعب دورا أساسيا في توجيه مسار التفاعلات التي تحدث في المنطقة، ويؤثر بشكل مباشر في تحديد سلوك هذه الدول وتوجيهه والتحكم فيه، وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول ذات النفوذ الواسع في المنطقة، رغم وجود مساعي حثيثة لدول أخرى للسيطرة على المنطقة بحكم الامتياز التاريخي (كأوربا) أوالاحتكاك المباشر بالمنطقة والقرب منها (دول الجوار).

تعتبر التدخلات الأجنبية في القرن الإفريقي نتيجة منطقية لتوفر العديد من العوامل التي ساعدت كثيرا على تحقيق هذا التدخل كالعوامل التاريخية والجغرافية والإثنية والدولية، هذه العوامل

المنارة للاستشارات

المحفزة للتدخل الأجنبي في المنطقة أصبحت تستغل بقوة للتحكم في مختلف العمليات والتوازنات على المستويين الداخلي والإقليمي.

من خلال ما سبق يمكن تقديم النتائج التالية:

- الموقع الاستراتيجي الهام لهذه المنطقة جعل منها محل أطماع الدول القومية.
- تتميز الدولة في منطقة القرن الإفريقي بمجموعة من المشاكل الهيكلية تؤدي على هشاشتها، وتؤثر على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.
- التعدد الاثني والهوياتي يعتبر عاملا محركا ومحفزا للصراعات والتي تسببت في فرض منطق اللااستقرار.
- الخريطة السياسية لدول منطقة القرن الأفريقي لا تتلاءم منطقيا مع التوزيعات القومية والعرقية والإقليمية والقبلية واللغوية.
- النزاعات المتكررة بين الدول وعدم القدرة على إدارة هذه النزاعات أوإيجاد حلول توافقية لها.
- تعاظم الدور الأمريكي في المنطقة وارتباطه بمجموعة من الأهداف الإستراتيجية لها، تصل إلى حد التواجد العسكري ودعم طرف على طرف آخر.
- الدور الإقليمي لإثيوبيا والبدء بوضع تصور أمريكي لتسوية الصراعات والتوترات التي تشهدها المنطقة.

الهوامش والإحالات:

(1)- رأفت إجلال، الأمن القومي لمنطقة القرن الأفريقي، **سلسلة بحوث سياسية**، العدد65،(ماي1993)، ص1- 2

(2)- Christophe Reveillard, Les conflits de Type Infra – Etatique en Afrique, **Géostratégiques**, N°25 (10/09), pp 193-194.

(3) - Christophe Reveillard, op.cit, 198.

(4)- Peninou, J.L., Erythrée-Ethiopie : Une guerre absurde, in, **Le Monde Diplomatique**, n°336 du juin 1998, p.11.

المنارة للاستشارات

(5)- BA ABOU, Y., Ethiopie-Erythrée : Apres la paix, à nouveau la guerre, IDPD, Nice, 1998, p4

(6)- Ba Abou, Y., op.cit, p.6

(7)- Raphaël Roig, L'Érythrée, naissance d'une nation, faillite d'un Etat ?, Centre d'Études des Mondes Africains et Université de Paris1 Panthéon-Sorbonne, N°3, Avril 2009

(8)- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، " النزاع الحدودي الأثيوبي الأريتيري نحوإيجاد خارطة طريق تسهم في حل الصراع".
<http://www.harnnet.org/index.php/articles-corner/arabic-articles/1736-2011-05-01-22-33-16>

(9)- Terrence Lyons, Avoiding Conflict in the Horn of Africa: U.S. Policy toward Ethiopia and Eritrea, **Council Special Reports (CSR)**, N^{O}. 21, Council on Foreign Relations, December 2006.

(10) - Roland Marchal, « Conflits et recomposition d'un ordre régional dans la Corne de l'Afrique », **Études internationales**, vol. 22, N° 2, 1991, p. 307-321.

(11) - International Crisis Group, Can the Somali Crisis Be Contained?, **Africa Report**, N° 116, (August 10), 2006.